إطلاق اسم خاشقجي على الميدان المقابل للقنصلية السعودية في لوس أنجلوس

احتفت المديرة التنفيذي لمنظمة "الديمقراطية الآن للعالم العربي"، سارة ليا ويتسون، بإطلاق اسم الكاتب الصحفي السعودي الراحل، جمال خاشقجي، على الميدان المقابل لقنصلية بلاده في مدينة لوس أنجلوس الأمريكية.

ونشرت الحقوقية البارزة، عبر منصة إكس، صورة للافتة مكتوب عليها اسم خاشقجي بالشارع، مرفقة بتعليق: "الاسم الجديد للشارع أمام القنصلية السعودية في لوس أنجلوس".

جاء ذلك بعد نحو 5 سنوات من اغتيال خاشقجي داخل القنصلية السعودية بمدينة إسطنبول التركية، على يد فريق أمني سعودي.

وكان الصحفي السعودي شخصية بارزة في السعودية، حيث كانت عائلته مقربة من العائلة الملكية منذ فترة طويلة، لكن مع صعود الأمير، محمد بن سلمان، إلى السلطة، لم يعد خاشقجي من الكُتاب والإعلاميين المقربين والمفضلين لولي العهد السعودي.

وعقب انتقاله لمنفاه الاختياري بالولايات المتحدة عام 2017، شرع خاشقجي في توجيه انتقادات لسياسة ولي العهد ولتدخل السعودية في النزاع اليمني، فيما يكتب عمودا صحفيا بشكل منتظم في صحيفة "واشنطن

بوست"، ينتقد من خلاله توجهات المملكة.

وكان يوم 2 أكتوبر/ تشرين الأول عام 2018، فاصلا في حياة الصحفي السعودي، الذي دخل قنصلية بلاده في إسطنبول ثم اختفى، حيث كان يستعد للزواج من التركية خديجة جنكيز، ولإتمام ذلك لابد له من الحصول على وثيقة طلاق من زوجته الأول، وفق ما ذكرته خديجة.

وفي ذلك الوقت، كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية عن "سيناريو قتل مرعب نقلا عن مسؤول تركي رفيع المستوى، مفاده أن الصحفي خاشقجي قتل بعد ساعتين من وصوله قنصلية بلاده في إسطنبول وتم تقطيع جسده بمنشار".

ومع الكشف عن تفاصيل مروعة حول ملابسات مقتل خاشقجي، قال مسؤولون سعوديون: إن الصحفي قتل في "عملية مارقة قام بها فريق من العملاء أرسل لإقناعه بالعودة إلى المملكة، لكن العناصر المارقة نفذت العملية دون علم القيادة السعودية وولي العهد الذي نفى أي تورط شخصي في جريمة القتل".

وبعد أكثر من عام على الجريمة، أصدر القضاء السعودي خلال ديسمبر/كانون الأول عام 2019، أحكاما بإعدام 5 متهمين في قضية مقتل خاشقجي فيما حكم على 3 آخرين بالسجن لمدة 24 عاما بتهمة "التستر على الجريمة ومخالفة القانون".

لكن في سبتمبر/ أيلول عام 2020، خففت محكمة سعودية أحكام الإعدام الصادرة، حيث حُكم عليهم بالسجن 20 عاما بعد أن قررت أسرة خاشقجي العفو عنهم، فيما أعلنت السلطات السعودية إغلاق القضية.

وتعرضت الرواية الرسمية السعودية لانتقادات وتشكيك واسع، كما أنها تناقضت مع ما خلصت إليه الاستخبارات الأمريكية والتركية والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بعمليات القتل خارج نطاق القانون.

المصدر | الخليج الجديد